

### تعليق

آب/أغسطس 2009

برنامج الشرق الأوسط

## فلسطين: الانشقاق يتعمق

نathan J. Braun

### مقدمة

يميل معظم الاهتمام الدولي بالنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني إلى التركيز على المبادرات الدبلوماسية الكبرى والأحداث الدرامية، وهذا ما يجعل التطورات الملموسة على الأرض، والتوجهات البطيئة، والحقائق العملية الطاحنة، تذوي إلى الهامش. وهنا، يعود الفضل إلى إدارة أوباما لكونها سعت إلى التطرق في شكل عملي إلى منحى إشكالي هو النمو المطرد في عديد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية. بيد أن المنحى الآخر المقلق بالدرجة نفسها على الجانب الفلسطيني - الانقسام العميق والمتوسع بين الضفة الغربية وغزة - لا يزال معلقاً، على الرغم من أن هكذا انقسام قد يُفسد أي اختراق دبلوماسي لحل (أو حتى لإدارة) النزاع، لأنه يمنع الفلسطينيين من التحدّث بصوت واحد، ناهيك عن العمل بطريقة متنسقة. حين خاضت حماس وفتح حرباً أهلية قصيرة، ولكن مريرة، في حزيران/يونيو 2007، كانت الحصيلة أبعد ماتكون عن الحكمة والحكمة، إذ انقسمت السلطة الفلسطينية، التي كانت أصلاً مدار نزاع، إلى شطرين. والحقيقة المرّوعة هي أن الفلسطينيين اليوم بات لديهم نظامان سياسيان يندفعان بعيداً عن بعضهما البعض، ولا يبدو أن أياً منهما لديه استراتيجية قابلة للتطبيق لتحقيق رؤيته أوبناء مستقبل أفضل للشعب الذي يدعي أنه يقود.

لقد أصبح الانقسام أعمق وأكثر ديمومة من المبادرات الدبلوماسية الدولية التي تجاهلته والتي لا يناهز عمرها عمر الزهور. هذا الصدع في الصفوف أغرق معظم الفلسطينيين في حال من الكرب والأسى، ودفع السلطتين الفلسطينيتين إلى الرضوخ إلى الرأي العام، فنفتنا أن يكون هذا الشرخ من طبائع الأمور واستجابتا إلى مختلف دعوات المصالحة. لكن هذه الجهود - التي تقودها مصر الآن - فقدت زخمها على ما يبدو. فإذا مانحينا الجانب المصري جانباً، نجد أن الأسرة الدولية (بقيادة الولايات المتحدة) ساعدت - تارة من خلال الإهمال وطوراً عن سابق تصوّر وتصميم - على تعميق الانقسام وتجديره. إن السياسات الفلسطينية تعج بمختلف البنى والترتيبات المحلية، والمؤقتة، والمشأة لغرض خاص (بما في ذلك بالطبع السلطة الفلسطينية نفسها)، والتي أصبحت إلى هذا الحد أوزاك راسخة ودائمة وتعمل وفق ماتسمح به الظروف السياسية السائدة (مهما كان هذا السماح هزيلاً). وعلى رغم تأكيداتهما المعاكسة، إلا أن القيادات في كل من السلطتين الفلسطينيتين تظهران كل المؤشرات على أنهما ترفضان التزحزح وتتحصنان بعمق، ما يجعل الانقسام الراهن سمة ثابتة في السياسات الفلسطينية. وهكذا، فإن السلطة الفلسطينية في رام الله تتظاهر، كلما كان ذلك ممكناً، أنها تستطيع مواصلة العمل داخلياً والتفاوض دولياً كما كانت تفعل منذ العام 1994، كما وأن شيئاً ما لم يحدث. وفي الوقت نفسه، تنهك السلطة الفلسطينية في غزة في دمج بُنى السلطة بإحكام في حركة حماس، خالقة بذلك دولة الحزب الواحد التي تُشبه هي نفسها، في بعض الجوانب غير المتوقعة، الدولة التي بنتها فتح في التسعينيات.

والحصول على كلا السلطتين تبيان تصميماً على مواصلة البقاء إلى أجل غير محدد، وهما مقتنعتان تماماً أن منافسهما لن يستطيع أن يقوم بالمثل.

## الضفة الغربية : خريطة طريق نحو المأزق

أسفرت الظروف في الضفة الغربية مؤخراً عن دفع الصحف إلى القيام بتغطيات متسّعة ومتهوّرة حول الأمن والازدهار<sup>(1)</sup>. وهكذا، عزا توماس فريدمان الفضل إلى رئيس الوزراء سلام فياض، ذاهباً إلى حد القول بأن النجاح الملاحظ يستند إلى نموذج جديد من السياسات التي قد تدشّن تغييراً في السياسات العربية. قال: «شيء جديد للغاية يحدث هنا. وإذا ما وضعنا في الاعتبار مركزية القضية الفلسطينية في أعين العرب، وإذا ما نجحت/الفياضية (من فياض - المترجم)، فقد يكون ذلك منطلق نهج في هذا الجزء من العالم؛ نهج سيفعل الكثير لتحسين الأمن الإنساني العربي، والحكم الجيد والخاضع للمساءلة».

### هل الفياضية جديدة؟

ثمة بالتأكيد تحسينات في كل من الاقتصاد والنظام. لكن، ما ليس واضحاً هو مدى ديمومة هذه التحسينات التي طرأت. ثم أن هذه التحسينات كان ثمنها فادحاً للغاية في نظر الفلسطينيين: فكل خطوة نحو الازدهار والأمن في الضفة الغربية تُعزّا إلى تعميق الانقسامات بين السلطتين (وضمنناً إلى أمل غير محتمل التحقق بأن السلطة الفلسطينية في غزة ستدوي ببساطة في خاتمة المطاف).

لكن، ماذا حدث بالفعل في الضفة الغربية؟ في حزيران/يونيو العام 2007، ومباشرة بعد الفراق مع غزة، عين رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس حكومة تكنوقراط برئاسة سلام فياض. ثم تم في تعديل وزاري في أيار/مايو 2009 تعيين بعض الشخصيات من حزب عباس (فتح). وفي حين أن حكومات فياض لم تستطع تمديد سلطتها إلى خارج مدن الضفة الغربية وبلداتها، حظيت السلطة الفلسطينية في رام الله بوضع مالي صحّي ضمنته منذ العام 2007 جهود المساعدات الدولية الضخمة ونقل العائدات الإسرائيلية (قسم كبير من عائدات الضرائب الفلسطينية تجبئها إسرائيل حين تمر البضائع المتوجّهة إلى الأسواق الفلسطينية عبر المرافئ الإسرائيلية).

نتائج مثل هذه الخطوات كان يمكن التكهّن بها. فالموظفون الرسميون في الضفة الغربية كانوا يحصلون على رواتبهم بشكل منتظم تقريباً (كان ثمة بعض التباطؤ في تسليم المساعدات، كما أن المتأخرات لم تُدفع)؛ والقيود المشلّة على التنقل تقلّصت. كما أن السلطة الفلسطينية في رام الله شنت حملة على حماس وحملة أخرى لفرض النظام والقانون في شوارع الضفة الغربية، مما أكسبها المديح الإسرائيلي وسهّل الإرخاء الجزئي للقبضة على قيود السفر الخائفة داخل الضفة الغربية.

إن مساهمة سلام فياض في هذه التطورات حقيقية. فهو استحضر الكفاءة ونال الاحترام الدولي. بيد أن توصيف فريدمان لـ/الفياضية على أنها شيء جديد في العالم العربي، ينم عن قراءة انتقائية للغاية للتاريخ. فالمقاربة التي انتهجها فياض في الحوكمة (حكومة تكنوقراط ملتزمة بالشفافية المالية، وتنظيم السلطة، والكفاءة، والحكم الرشيد، والأجهزة الأمنية العصرية والأقل حزبية، والتطور الاقتصادي - وكل هذا يستند إلى الفكرة بأن الحوكمة يمكن أن تكون أفضل حتى في ظروف الاحتلال المستمر). هذه المقاربة هي جوهر الجهود المبكرة التي قامت بها حركة الإصلاح الفلسطيني التي ولدت غداة تأسيس السلطة الفلسطينية في التسعينيات. بالطبع، نجاحات حركة الإصلاح هذه كانت متقطّعة وغير منتظمة إلى حد كبير (وصلت إلى ذروتها في 2002 و2004 مع رزمة الإصلاحات الدستورية والمالية وفي الحوكمة التي أدت إلى تعيين فياض وزيراً للمالية وإلى خلق منصب رئيس الوزراء الذي يتسنّمه الآن<sup>(2)</sup>). وبالتالي، برنامج فياض ليس جديداً، وهو يجذب فقط ذلك المستوى من الدعم الدبلوماسي الدولي الذي كان حُجب عامة عن الجهود المبكرة الأولى. صحيح أن حركة الإصلاح السابقة زوّدت بعض الأحيان بالأموال والنصائح من مصادر دولية، إلا أنها لم تحظْ أبداً بالدعم رفيع المستوى وبالعضلات الدبلوماسية التي احتاجت إليها. وهذا يُفسّر فعالية برنامج فياض بالمقارنة مع حالات الفشل السابقة.

## إصلاح من دون ديمقراطية

التشابه بين *الفيضاية* وبين برنامج الإصلاح قبل عقد من الزمن ليس كاملاً من ناحية أخرى أيضاً: فمن زاوية الحركة الإصلاحية السابقة، ثمة عنصر مفقود في مقاربة قيادة رام الله الراهنة: الديمقراطية. فالسلطة الفلسطينية في رام الله يرأسها رئيس منتخب، لكن ليس للحكومة أوراق اعتماد ديموقراطية، والبرلمان المنتخب مُعلّق عملياً. (رئيس البرلمان، وهو من حركة حماس المناهضة، وجد نفسه ممنوعاً من دخول المبنى حين حاول العودة إلى منصبه بعد إطلاق صراحه مؤخراً من سجن إسرائيلي). والمحاكم، التي تُظهر بعض علائم استئناف العمل، تتمتع باستقلال أكبر عن ذي قبل، مُحققة بذلك مطلب القضاء المستقل، بيد أن هذا ليس كافياً لتصويب مسألة غياب الديمقراطية. والشرطة وقوى الأمن لا تعمل فقط على تنظيم السير وإرهاب العصابات المحلية (التي زاوجت بين كونها ميليشيا وعصابات خلال الانتفاضة)، بل أيضاً تشن الحملات الواسعة على حماس في كل أنحاء الضفة الغربية.

لقد كانت الحملات على حماس حامية الوطيس ودفعت العديد من أعضاء الحركة في المناطق التي تسيطر عليها رام الله إلى السبات أو العمل السري. فناشطو حماس تعرّضوا إلى الاعتقال (تقول الحركة أن زهاء ألف من أعضائها هم قيد الاعتقال حالياً، وأن خمسة منهم قوضوا نحبهم في السجن)، والمساجد والجمعيات الخيرية المرخّص لها رسمياً وُضعت تحت سيطرة مُشدّدة، والموظفون الرسميون الموالون لحماس فقدوا وظائفهم، والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بحماس حُظرت. وهكذا، فإن الدعاية الصاخبة حول التحسينات في مجال الأمن ترتبط بشكل لا يمكن إنكاره في الضفة الغربية مع حملة قمع سياسي لاشعبية. وعلى رغم أن حماس غير محبوبة من العديد من الفلسطينيين، إلا أن معظم هؤلاء يرون إليها على أنها قوة سياسية شرعية، لا بوصفها منظمة يجب قمعها.

لقد عمدت السلطة الفلسطينية في رام الله، بعد أن أدركت نقص الشرعية لديها، إلى اتخاذ خطوات محدودة لتنظيم حكمها، فاتخذت إجراءات خاصة لوضع مراسيم تشريعية في غياب البرلمان، لضمان التشاور الكامل مع كل الوزارات ولتأجيل القضايا غير العاجلة إلى حين استعادة الإجراءات الديمقراطية. كما صدرت تعليمات خطية وشفهية إلى أجهزة الأمن للرضوخ إلى أوامر المحاكم حتى ولو تضمّن ذلك إطلاق ناشط في حماس (بيد أن قلة ضئيلة من المعتقلين استطاعت ضمان الإفراج عنها عبر إجراءات قانونية). وربما تتّجه الحكومة قريباً نحو نظام تشكّل فيه كل وزارة لجنة استشارية تتكوّن من مسؤولين ومواطنين وجهاء ومنظمات غير حكومية لتوجيه أعمالها.

لكن، حتى لو تم تلطيف السلطة وتنظيمها، إلا أنه لا يمكن إنكار الحقيقة بأنها تبقى سلطوية. هذا نوع جديد من السلطوية، على الأقل بالنسبة إلى الفلسطينيين. ففي عهد ياسر عرفات، غالباً ما كانت السلطة الفلسطينية تعمل بشكل اعتباطي، وفاسد، وبطريقة لا يمكن التكهّن بها، وتحركها ضغوط متعارضة وتوجّهات متناقضة لقائدها الكاريزمي. أما ما يجري الآن في الضفة الغربية، فهو أكثر تنظيماً ويمكن التكهّن به حتى ولو كان أكثر سلطوية. ويمكن وصف هذا المنحى بأنه روتنة (من روتين- المترجم) نقص الكاريزما.

ليس ثمة وسيلة سهلة لمغادرة بوتقة هذه السلطوية. وفي حين أن عباس وفاضل يدعوان باستمرار إلى إجراء الانتخابات في كانون الثاني/يناير 2010 (حين يأتي الاستحقاق الانتخابي، وأبداً أخرى حين يأتي متأخراً)، بيد أنه من الصعب إجراء انتخابات قابلة للتطبيق من دون موافقة حماس. بالطبع، ثمة العديد من الأطراف التي يمكن إنحاء اللائمة عليها لانهيار النظام الانتخابي الفلسطيني، لكن عباس نفسه يتحمّل قسطاً وافراً من المسؤولية. فهو لجأ باستمرار إلى التهديد بإجراء انتخابات لادستورية وحتى بحل البرلمان بعد فترة قصيرة من فوز حماس بالاقتراع البرلماني في كانون الثاني/يناير العام 2006. هذا علاوة على أنه اندفع إلى إصدار مراسيم تشريعية جديدة في أيلول/سبتمبر 2007 بهدف واضح هو تجريد حماس من أهلية خوض انتخابات جديدة. والحال أن الانتخابات في الضفة الغربية لن تكون ممكنة بالمعنى اللوجستي، وهي ستثير في الغالب رعب لجنة الانتخابات المركزية رفيعة المهنية وكذلك العديد من الفلسطينيين، الذين سيرون إلى هذه الانتخابات على أنها خطوة نحو تعميق الانفصال عن غزة.<sup>(3)</sup>

المكان الذي ربما يشهد إصلاحاً سياسياً هو داخل حركة فتح. فالمؤتمر السادس التي اختتم أعماله للتو، دُعي إلى الانعقاد تلبية لمطلب قديم من الجيل الجديد لنشطاء الحزب (اندفاعتهم بدأت مع انطلاق عملية أوسلو، وهم الآن متوسطو الأعمار). لكن، لن يكون واضحاً لبعض الوقت ما إذا كان هذا المؤتمر سيساعد على تجديد شباب فتح. وعلى أي حال، يتركز قسط وافر من الاهتمام الدولي الآن على تعريب الصياغة المُعدّبة للبرنامج السياسي الذي خرج به المؤتمر. وفي سلسلة من المحادثات في رام الله مباشرة قبل افتتاح المؤتمر، وَجَدْتُ الناس مهتمين فقط بالشخصيات والأجنحة. وفي جميع الأحوال، الشخصيات الجديدة التي دخلت إلى قيادة الحزب كانت لاشك أكثر شباباً من تلك التي حلت مكانها، كما أنها حتى أكثر ميلاً إلى الضفة الغربية وغزة (في مقابل الأردن وتونس) من القيادة الأكبر سناً.

إن ضخ دم جديد ومنظور براغماتي في قيادة الحزب هو أمر صَحِي على الأرجح، لكن الاختبار الحقيقي سيتمثل في ما إذا سيكون في وسع أولئك الذين يتولون القيادة الآن العمل في شكل متسق وجذب الأنصار. المؤشرات حيال هذا الأمر متضاربة، ولاسيما بعد إضافة شخصيات مسببة للخلاف والشقاق (أبرزها محمد دحلان) إلى اللجنة المركزية لفتح. ومع استبعاد احتمال إجراء انتخابات وطنية تنافسية، فإن الحافز لرص الصفوف وإنهاء الصراعات الداخلية الفئوية ضعيف (في 2005 و2006، حين كانت الانتخابات وشيكة والحافز للتوحد أقوى في الواقع، غرق قادة فتح في المناورات مع بعضهم البعض أكثر من السعي إلى إلحاق الهزيمة بحماس).

ثم أن أي تجديد لفتح، سيطلق مزيداً من الضغوط على *الفياضية*. فبعض القادة الجدد يصرون أصلاً على إجراء تعديل وزارى لزيادة تمثيل الحزب في الحكومة (مجلس الوزراء الحالي يضم بعض أعضاء فتح ولكن بصفتهم الشخصية). هذا علاوة على وجود دلائل امتعاض حيال الإصلاح الأمني الذي يجري بإشراف الجنرال كيث دايتون، والذي يهدف إلى بناء قوات أمن لاجزية. بيد أن فياض ودايتون هما أحدث من تعتبر واشنطن أنهم عناصر لاغنى عنها، وبالتالي من غير المحتمل أن يكون من السهل إبعادهما، من دون زعزعة الدعم الدولي لحكومة رام الله. وعلى رغم ذلك، فقد تتعرض برامجهما إلى ضغوط سياسية محلية.

على أي حال، كان للمناورات قبل مؤتمر حزب فتح تأثير واحد غير ملاحظ أدى في الواقع إلى مقاومة الانقسام مع غزة. فحين استخدم بعض القادة الخارجيين للحزب (خاصة فاروق القدومي) فترة ما قبل انعقاد المؤتمر لشن حملة غير فعّالة، ولكن مثيرة، على عباس وآخرين، ردّ القادة في رام الله بنقل بقايا منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت لاتزال تعمل في تونس إلى رام الله. لقد تم إغفال أهمية هذه الخطوة، وهذا لمبرر مقنع: منظمة التحرير الفلسطينية بالكاد كانت لها حياة نابضة منذ تأسيس السلطة الفلسطينية. فأقسام ضئيلة منها احتفظت بقدر محدود من الاستقلالية عن رام الله، ومنتقدو عباس تسنّموا بعض المواقع التي لاصلاحيات وظيفية فيها. بالطبع، هرع عباس فور اختتام مؤتمر حزب فتح إلى عقد جلسة طارئة للمجلس الوطني الفلسطيني (الجمعية التشريعية الأوسع المرتبطة بمنظمة التحرير الفلسطينية)، ربما لتعزيز سيطرته على أجهزة منظمة التحرير غير الحيوية كثيراً، لأن أي محاولة لتوحيد الصفوف الفلسطينية ستتطلب على الأرجح دوراً ما لمنظمة التحرير بوصفها منظمة عليا شاملة. وهو، بضمّه بقايا منظمة التحرير إلى مقر قيادته في رام الله، جعل ذلك مهمة أكثر صعوبة قليلاً.

## إلى أين يؤدي كل ذلك؟

المشكلة الرئيس في ما يصفه فريدمان بـ *الفياضية* - وما أطلق عليه خبراء في السابق «الضفة الغربية أولاً» - لاتكمن في الأسلوب الذي تُزَعزَع فيه الديمقراطية على المدى القصير، بل في الطريقة التي تحجب بها غياب أي استراتيجية بعيدة المدى. إن أنشودة التسبيح التي يترنّم بها فريدمان *ل/الفياضية* تنتهي ببساطة بالقول: «حماس وغزة يمكن أن تنضمّ لاحقاً. لاتنتظروهما. إذا مابدأنا البناء الآن فسيأتون» (\*). والحال أنه ليس واضحاً أن تخطيط رام الله يتجاوز هذا الرُوسَم الهوليوودي. بيد أن الأمل بأن حماس ستأتي ببساطة يتطلب تطورين هناك شكوك حول إمكان تحققهما: الأول، تحويل المكاسب الآنية في الضفة الغربية إلى إنجازات اقتصادية وسياسية مستدامة ولايمكن إنكارها. والثاني، أن تقبل حماس

(\* عبارة مأخوذة من الفيلم الأميركي *حقل الأحلام* (Field of Dreams))

بالهزيمة وتقرر الانضمام إلى مسيرة رام الله في التقدم.

في ما يتعلق بتحويل المكاسب الآتية إلى دائمة، يتعين على رام الله الاعتماد على الآخرين. إذ أن مكاسبها الراهنة المحدودة والقبلة للارتكاس، تنبع من تطورين مترابطين: الإبلال الجزئي من الدمار الاقتصادي خلال سنوات الانتفاضة، وبناء الأجهزة الأمنية التي تكسب احتراماً إسرائيلياً متدوراً. لكن، ما الخطوة التالية؟ كيف تستطيع السلطة الفلسطينية في رام الله أن تقترب من تحقيق رؤيتها لدولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة تكون عاصمتها القدس؟ كيف يمكن للإبلال المؤقت أن يخدم كأساس لتطور أكثر ديمومة؟ إن كلاً من التقدم السياسي والاقتصادي يتطلب خطوات دبلوماسية ملموسة نحو وضعية الدولة، بما في ذلك حرية كل من الحركة والمداخل.

على الجبهة الدبلوماسية، يبدو أن خطة القيادة في رام الله هي ببساطة وضع كل آمالها في سلة إدارة أوباما، وهي عملت بكّد للحفاظ على علاقات وثيقة مع القيادة الأميركية الجديدة. بيد أن انتظار الولايات المتحدة كي تحقق اتفاقية سلام، ليس استراتيجية البتة. صحيح أن القيادة الفلسطينية واهنة للغاية إلى درجة يمكن مسامحتها الآن لاعتمادها على الآخرين، إلا أن هذه المقاربة في خاتمة المطاف لن تكبح جماح أولئك في الضفة الغربية الذين يدعون إلى العودة إلى «المقاومة».

إن الأمر الأكثر إقلاقاً هو غياب أي استراتيجية للتعاطي مع الانقسامات الداخلية. والواقع أن كل الخطوات التي تدرسها رام الله راهناً تعمق الانقسام. فمجرد الاكتفاء بمواصلة الترتيبات الراهنة، خصوصاً على الجبهة الأمنية، يبدى إسفيناً كبيراً بين الضفة الغربية وغزة، إذ من غير المتصور أن تتم المحافظة على التقدم الراهن في الضفة الغربية، ناهيك عن تعزيزه، من دون مواصلة الإجراءات الصارمة والقاسية ضد حماس. وعلى أي حال، هذا الأمر جعل البرنامج الأمني مدار نزاع مرير وخطأ أحمر بالنسبة إلى حماس في أي مصالحة مستقبلية. وما يندر أكثر بالسوء هو أن هذا البرنامج عُرضة إلى بعض الشكوك حتى من جانب أنصار رام الله (خلال رحلتي الأخيرة إلى رام الله، تحدث معظم الفلسطينيين الذين تطرقوا إلى البرنامج الأمني عن الجنرال دايتون بامتعاض وارتباك، وعلقوا بمرارة على وجه الخصوص على خطابه أمام مؤسسة واشنطن لسياسة الشرق الأدنى)<sup>(4)</sup>. أما أولئك الأكثر دعماً للبرنامج، فقد سعوا بنشاط دائب إلى تصوير الدور الأميركي على أنه عُرضي وتقني، وأصروا على القول إن هدف الإجراءات الأمنية هو ترقية الأمن والنظام من دون استهداف حماس بالتحديد.

على رغم أن أي مبادرة طويلة الأمد قابلة للنقاش، على غرار فكرة العودة إلى الانتخابات، إلا أن التأثيرات التي لا يمكن إنكارها قد تكون توسيع الهوة مع غزة لآدمها. وهكذا، فإن المخاطرة الكبرى في «الضفة الغربية أولاً» أوفي الضيائية، هي أنها تقود إلى مأزق أوطريق مسدود، إذ أن كل خطوة قصيرة الأمد نحو النجاح قد تزعزع في الواقع الجهود بعيدة المدى لإعادة لحم فلسطين بعضها ببعض.

## غزة: هل تستنسخ حماس فتح في جميع الاتجاهات المخطئة؟

فيما يُبدي المراقبون الدوليون اهتماماً متقطعاً بالتطورات الداخلية في الضفة الغربية، يتجاهلون كلياً تقريباً ما يحدث داخل غزة. لكن، ثمة بعض الاستثناءات أحياناً. فقد جذبت المواجهة الدامية بين قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في غزة وبين مجموعة سلفية متطرفة في رفح الانتباه، وتم التطرق أحياناً إلى الانهيار الاقتصادي المريع في القطاع في تقارير لمراقبين خارجيين.

بيد أنه جرى إغفال التطور السياسي الأبرز في غزة خلال العامين الماضيين، وهو التحول العميق الذي طرأ على طبيعة حماس كحركة. فقد تغاضى المراقبون عن التغييرات التنظيمية بالغة الأهمية في الحركة؛ وهم حين ينظرون إلى داخل حماس، لا يبحثون سوى عن علامات التحول الإيديولوجي وعن إشارات تشي بقبول الدولتين. على تلك الجبهة الدبلوماسية، لم يكن هناك سوى تلميحات إلى تغييرات مغرية، لكنها لاتزال غامضة للغاية.

لكن، على الصعيد التنظيمي، تغيرت حماس في شكل أكثر وضوحاً. فقد اتخذت قاداتها سلسلة من الخطوات التي لطالما ادعت هذه الأخيرة أنها تعمل على تجنبها، على غرار القيام بجهود كبيرة لبناء جهاز حكومي في غزة يزيل التمييز بين الحزب وبين الحكومة. وبطريقة لا لبس فيها، اكتسبت حماس بعض الصفات التي وسمت حركة فتح في تسعينيات القرن الماضي؛ وبدا، وبدا، أن قادة الحركة الحاليين قد أصبحوا هم أنفسهم جزئياً الأشخاص الذين كان مؤسسو حماس يحذرون منهم.

## الانجراف إلى الورطة

لم ترفض حماس أبداً مسألة المشاركة السياسية من حيث المبدأ، بل هي دخلت المعتزك السياسي بحذر وبعد سلسلة مطوّلة من المداولات الداخلية. وحين فازت في الانتخابات التشريعية في كانون الثاني/يناير 2006، اتخذت خطوات عدة لتأكيد نيتها عدم تكرار غطرسة فتح وعدم كفاءتها؛ فقد جهدت، من دون طائل، لتأليف حكومة وحدة وطنية؛ وتخلت علناً عن العديد من مكافآت السياسة؛ كما أنها مالت نحو الخبرة التكنوقراطية، بدلاً من أوراق الاعتماد السياسية، لملء بعض المناصب الوزارية الرئيسية. علاوة على ذلك، ادعت الحركة أنها ستفادي الخطأ الذي وقعت فيه فتح من خلال دمج نفسها بالسلطة الفلسطينية. فمن وجهة نظر حماس، لم تكن فتح، كحركة، فاسدة بعمق وحسب، بل هي أفسدت أيضاً السلطة الفلسطينية نفسها (عبر تحويلها الدولة الأولى إلى أداة للمحسوبية الحزبية وحتى للهيمنة الفظة). وثمة ما هو أسوأ؛ حين انقلبت إسرائيل على السلطة الفلسطينية، وجدت فتح نفسها ملتزمة بالسلطة، إلى درجة أنها تفككت ووجدت نفسها عالقة بين مطرقة «المقاومة» وسندان الحكم، ماجعلها بالتالي عاجزة عن تحقيق أي من الهدفين بفعالية.

في المقابل، أصرت حماس على وجوب تقديم كبار مسؤولي السلطة الفلسطينية استقالاتهم من الحركة؛ إلا أنه جرى التفاوض عن هذا التعهد، إذ تولت شخصيات بارزة في الحركة (مثل سعيد صيام ومحمود الزهار) مناصب وزارية رئيسية، كما شكلت وزارة الداخلية قوة أمنية في غزة تابعة لها لموازنة قوات الأمن التي تأتمر بأمر فتح. وفي حين ادعت الحركة أنه في مقدورها انتهاج خطي «المقاومة» والسياسة في آن، إلا أن اهتمامها المطرد بالحكم دفعها إلى تفضيل تسوية مؤقتة مع إسرائيل. وإضافة إلى ذلك، حاولت حماس أن تكون أكثر وفاء بكثير للإجراءات الدستورية وللآليات القانونية مما كانت عليه فتح.

بيد أن حماس أثبتت أنها غير قادرة على انتهاج هذه الصيغة طويلاً. فالمقاطعة الدولية، والخنق المالي، والعنف المتقطع مع فتح، والإضرابات المشلّة التي نفذها موظفون حكوميون، جعلت جميعها الحكم مسألة صعبة. ثم، في معظم الأحيان، بدا أن حماس توقف إطلاق النار على أهداف إسرائيلية، إلا أنها بالكاد فعلت ذلك على نحو يثير الثقة أو التصديق لدى إسرائيل. والأخطر من ذلك أن الحركة ترددت في التحرك ضد المجموعات الفلسطينية الأخرى التي رفضت التزام الهدوء.

حين وجدت حماس نفسها محاصرة بالأزمات على جميع الجبهات، تمثّل رد فعلها الأول بالعمل مجدداً على خط تشكيل حكومة وحدة وطنية. بيد أن هذا أثبت أنه أمر صعب في الواقع. فقد جرى تقويض النجاح المؤقت من قبل مروحة منوعة من الأطراف الدوليين والمحليين (اللجنة الرباعية التي رفضت إلى حد بعيد التعاطي مع الحكومة الجديدة؛ جهات من فتح واصلت استخدام العنف ضد حماس، وجهات من داخل حماس نفسها شعرت بالقلق من وقوع الحركة في الفخ). ثم، في حزيران/يونيو 2007، تصاعدت حدة القتال بين حماس وفتح في غزة، واستنتج بعض قادة الحركة أن ثمة جهداً منسجماً للإطاحة بهم من جميع مراكز السلطة السياسية، فاستولت حماس على السلطة في غزة (وتمّت إطاحتها في الضفة الغربية).

## بناء دولة الحزب في غزة

أثبت قرار الحركة بإحكام السيطرة على غزة أنه منذر بالسوء أكثر حتى من قرار المشاركة في انتخابات العام 2006. ففي سلسلة من الخطوات، انخرطت حماس في كل مظاهر الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في القطاع.

فهي، أولاً، تخلت عن معظم ادعاءات العمل من ضمن إطار السلطة الفلسطينية الدستوري، إذ عينت وزراء يؤدون واجباتهم من دون الحصول على الموافقة المطلوبة قانوناً من قبل المجلس التشريعي، وهي الخطوة نفسها التي تلوم السلطة الفلسطينية

في غزة نظيرتها في رام الله على اتخاذها. وحين قامت إسرائيل، في الضفة الغربية، بإطلاق سراح رئيس المجلس التشريعي عزيز الدويك الذي فاز كمرشح على لوائح حماس الانتخابية، مانعت الأخيرة عودته إلى منصبه (لأن هذا قد يعني إحياء برلمان تملك فيه فتح أكثرية الأمر الواقع، طالما بقي معظم نواب حماس معتقلين لدى إسرائيل) بالقدر نفسه الذي مانعت فيه فتح.

علاوة على ذلك، اتخذت الحركة خطوات انتقامية عنيفة ضد فتح، أهمها الحؤول دون تمكن معظم مندوبي فتح إلى مؤتمر الحركة في بيت لحم من الحضور. كما سعت إلى إخضاع المنظمات غير الحكومية إلى سيطرتها (على سبيل المثال، عبر إغراق هذه المنظمات بأعضاء جدد موالين لها، في مسعى للسيطرة على الهيئات غير الحزبية سابقاً). إضافة إلى ذلك، حاولت السيطرة على انتخابات مجلس الطلاب، وحظرت الصحف المعادية لها.

ثم أن حماس حوّلت الإجراءات المقابلة التي اتخذتها رام الله إلى أداة لتشديد سيطرتها على السلطة الفلسطينية في غزة. فعندما أُضرب معظم الموظفين الحكوميين المدرجين على جدول رواتب السلطة الفلسطينية، ملأت الحركة الفراغ بأنصارها هي. وحين قرر القضاء البقاء على ولائهم لمجلس القضاء الأعلى في رام الله، شكّلت حماس إطارها القضائي الخاص ووظفت قضاة جدد. ثم حين أُضرب المعلمون بناء على توجيهات نقاباتهم في رام الله، ردّت الحركة بصرف معظمهم وبتوظيف معلمينها الخاصين (عندما علقت النقابة الإضراب عقب الحملة العسكرية الإسرائيلية على غزة خلال الشتاء الماضي، لم يُسمح سوى لعدد قليل من المعلمين بالعودة إلى مزاولة عملهم).

لقد تخلّت حماس عن بعض مظاهر بناء جهاز أمني مستقل عنها. والواقع أن الإمساك الأولي بالسلطة في غزة في العام 2007 كان نتاج عمل الميليشيا التابعة إلى الحركة لاعمل قوات الأمن، الأمر الذي دحض ادعاء حماس بأن المواجهة هي حرب بين السلطة الفلسطينية الشرعية وبين فتح. وخلال الصدام في رفح في وقت سابق من هذا الشهر بين أجهزة الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية في غزة وبين الجهاديين السلفيين، دخل جناح حماس العسكري مجدداً على خط المعركة دعماً لدولة الحركة في القطاع. ولم يكن الجهاديون السلفيون وحدهم من شعر بالوطأة الشديدة للقوات التابعة لحماس، إذ كان ثمة أيضاً جهود لدفع المجموعات المتمردة إلى القبول بالهدوء راهناً مع إسرائيل.

في كل هذه الاتجاهات، كان ثمة شيء اعتيادي في أفعال حماس: إذ هي تشبه تلك التي قامت بها فتح حين بنت في الأصل السلطة الفلسطينية في تسعينيات القرن الماضي. لابل تمتد أوجه الشبه حتى إلى المجال الاقتصادي أيضاً. فقبل عقد من الزمن، أدت الترتيبات الاقتصادية المبنية من اتفاقيات أوسلو إلى نشوء نظام احتكارات تسيطر عليه السلطة الفلسطينية، وإلى إنشاء معابر حدودية تهيمن عليها مجموعة من كبار المسؤولين. وعلى الرغم من أن هذه البنود كانت حرفاً ميثاقاً في غزة، إلا أن التقييدات الشديدة المفروضة من قبل إسرائيل ومصر أدت إلى نتيجة مشابهة وغير متوقعة: فما يدخل إلى غزة وما يخرج منها (على صعيد السلع وحتى الأوراق النقدية) يمكن مراقبته، وترخيصه، والسيطرة عليه، وإخضاعه إلى الضريبة من قبل حماس والسلطة الفلسطينية في القطاع. وقد استخدم المسؤولون هذا النظام بعناية لإنشاء إدارة سليمة نقدياً في خضم دمار اقتصادي مريع ومقاطعة دولية. وخلال حضوره لحفل تخريج طلاب الجامعة الإسلامية، كان في وسع رئيس وزراء حكومة السلطة في غزة اسماعيل هنية الإعلان عن أن جميع أولئك الذين حصلوا على شهاداتهم في الحقوق والشرعية، سيجدون وظائف شاغرة في انتظارهم في الحكومة. وهذا يعني أن غزة يمكن أن تكون رازحة تحت وطأة وهن وتفسخ اقتصاديين شديدين، إلا أن حماس مع ذلك تواصل توظيف العاملين.

إن الشبه الغريب بين حماس العام 2009 وفتح العام 1994 بدأ يمتد ليطال مناحي الخطاب السياسي أيضاً. فبعد المواجهة العنيفة مع المجموعة الجهادية السلفية في رفح، بدأ مسؤولو حماس يبدون في شكل لافت شبيهين بنظرائهم في فتح، وذلك بعد صدام هؤلاء الأخيرين العنيف أيضاً مع مؤيدي حماس في غزة قبل خمسة عشر عاماً. ففي كلا الحالتين، كان ثمة حديث عن الحاجة إلى قبول وجود القوات الأمنية الشرعية وحكم القانون، وكان ثمة شجب حاد للخصوم بسبب استخدام السلاح لأهداف لا تمت إلى الأهداف الوطنية بصله، ومحاولة لإلقاء اللوم على كاهل المنشقين لناحية إشعال فتيل العنف، وادعاءات غامضة، وأحياناً غير قابلة للتصديق إلى حد بعيد، من أن أيادٍ خارجية كانت متورطة بطريقة أو بأخرى في تفجير

العنف.

## حدود التشابه

يبدو أن حماس، بتشديد قبضتها على مقاليد السيطرة الحكومية، ومحوها التمييز بين السلطة العامة والمنظمة الخاصة، وتطويرها لنظام اقتصادي يحتضن عملياً دولة الحزب، وسماحها للجناح العسكري بالصعود إلى مواقع النفوذ، تحذو حذو نمط فتح في التسعينيات.

قد ترفض حماس - وهي حركة تفتخر بأنها نقيض فتح في كل المجالات تقريباً - المقولة بأنها بتصرفاتها هذه تتقمص دور منافستها. ثم: ثمة العديد من الاختلافات الدقيقة بين الحركتين. ففيما حماس، أولاً، أدارت الاقتصاد السياسي لقطاع غزة كي تعزز قبضتها على السلطة، إلا أن أعضائها لم يتورطوا بعد في الكسب الشخصي غير المشروع والفساد اللذين وصما فتح خلال سنوات أو سلو. وحماس كحركة، ثانياً، أكثر تماسكاً بكثير من فتح. صحيح أن أياً من الحركتين ليس متحرراً من الانقسامات والتنافسات، إلا أن حماس أكثر قدرة على اتخاذ القرار وحتى على حمل المنشقين في داخلها على تحمل خسارتهم. هذا إضافة إلى أن حماس أظهرت بعض القدرة على العمل وفق ترتيباتها المقررة داخلياً حتى وهي تحت الحصار وتعمل في السر جزئياً. ففي العام الماضي، على سبيل المثال، نجحت الحركة في إجراء انتخابات داخلية من النوع الذي كانت فتح ترجته باستمرار إلى أن هزها الرفض الشعبي العام 2006. كما أن حماس، وعلى رغم كل تلميحاتها الأخيرة حول اهتمامها بالدبلوماسية، إلا أنها تواصل الإصرار على أنها لن تعترف أبداً بإسرائيل.<sup>(5)</sup>

وأخيراً، تختلف حماس عن فتح في استمرار قوة وحيوية قيادتها الخارجية. ففي حين تم تهميش قادة فتح، الذين اختاروا أن يبقوا خارج فلسطين، في الحركة، يواصل المكتب السياسي لحماس الذي يتخذ من دمشق مقراً له، لعب دور قيادي في الدبلوماسية وفي عملية اتخاذ القرار. والواقع أن رئيس المكتب السياسي، خالد مشعل، ربما حصد مؤخراً ترقية، إذ تحول إلى المراقب العام لحماس بدلاً من مجرد كونه رئيساً لمكتبها السياسي، فأصبح بالتالي على قدم المساواة مع قادة الإخوان المسلمين في دول أخرى، معززاً موقع حماس بكونها خليفة الفروع الفلسطينية لجماعة الإخوان المسلمين.

## بانتظار التاريخ

إن فعالية تحصن حماس في غزة، حجبت الأهداف بعيدة المدى للحركة لتحرير فلسطين. لكن، وعلى رغم إصرار قادة الحركة على أن آفاقها غير محدودة بغزة، إلا أنها غير قادرة على بلورة أي استراتيجية علناً لتخطي دولتها الحزبية. وفي أحاديث خاصة مع أطراف قريبة من الحركة، لم أتلّمس أي إشارة إلى وجود فكر استراتيجي أكثر تفصيلاً عدا الثقة العامة بالله، والإصرار على الصبر، والإحساس بأن التاريخ يسير في اتجاه حماس.

والواقع أنه إذا ماتت الإطلالة على حماس خلال العقدين الماضيين، يكون من السهل فهم أسباب الثقة بالنفس لديها، إذ هي حققت في هذه الفترة تقدماً ضخماً. فما بدأ كشبكة صغيرة من المجموعات التي تحاول دفع الإسلاميين الفلسطينيين في اتجاه المقاومة العنيفة والفعالة لإسرائيل، أصبح الآن حركة متجذرة بعمق تجذب اهتمام أعلى صنّاع القرار في العالم. لقد ارتجل قادة حماس في الماضي استراتيجيات حققت نجاحاً عظيماً، ويبدو أنهم واثقون بأنه ليس ثمة مبرر الآن كي يكونوا أكثر تخطيطاً.

## آفاق مغادرة الخندق بدلاً من التخذق

إن احتمال تحقيق عمل فلسطيني متماسك وموحد، بات يصبح أبعد منالاً، بسبب مشاعر الثقة المفرورة لكل من حماس وفتح بأن التاريخ يسير في ركاب كل منهما.

ففي آب/أغسطس، وحين كان الاهتمام الدولي منصباً على الدبلوماسية الشرق أوسطية الجديدة لإدارة أوباما والاهتمام الفلسطيني متركز على مؤتمر حزب فتح السادس، بدت آخر الجداول التي تربط السلطتين الفلسطينيتين على شفير الانحلال. فالسلطة الفلسطينية في رام الله، وبضغط من نقابة المعلمين، قررت تأجيل بدء العام الدراسي الجديد لمدة أسبوعين متدرجة بالأحوال الجوية، وخطر انفلونزا الخنازير، واستهلال رمضان. بيد أن السلطة الوطنية في غزة سارعت إلى الإعلان بأن الطقس، والأوضاع الصحية، والشهر الفضيل، لا يجب أن يمنعو المدارس من فتح أبوابها وفق المواعيد المقررة سابقاً.

بالطبع، ثمة روابط قليلة عدا التعليم بين غزة ورام الله. لكن مثل هذه الروابط - جوازات السفر، والمصارف، وفواتير الكهرباء - هي منار خلافات وأدوات للسيطرة لا مجالات للتعاون. والتنسيق الوثيق بين السلطتين يكمن فقط في المناهج الدراسية (ثمة قيد العمل الآن سلسلة منسقة من المراجعات للمناهج الفلسطينية الجديدة في كل من غزة والضفة الغربية) والكتب المدرسية (حيث الكتب نفسها تُستخدم في كلا المنطقتين)، *والتوجيهي*<sup>(6)</sup>. لذا، بالنسبة إلى التلاميذ الفلسطينيين، وخاصة طلاب الثانويات العامة القلقين، لا يزال هناك فلسطين موحدة. بيد أن فلسطينيين آخرين يخضعون إلى سلطات مختلفة ويقرأون عامة صحفاً مختلفة، ويتقاضون رواتبهم من حسابات مختلفة. لابل هم بدأوا يخضعون إلى قوانين مختلفة وفقاً لأي نصف من السلطة الفلسطينية يسيطر على المنطقة التي يقطنون فيها.

ثم أن الانقسام الذي يزداد تعمقاً ليس هو الخيار الفوري لكلا السلطتين وحسب، بل أيضاً للسياسة الأميركية بفعل الجمود أو الكسل. فبعد أن تخندق في موقع من العقوبات القاسية ضد حماس ومن الدعم القوي والنشط لسلطة رام الله، لا ترى واشنطن حالياً أي بديل. والحال أن هذه السياسة بدأت في ظل بوش، لكنها استمرت في عهد أوباما. صحيح أن القيادة الأميركية الجديدة لديها لمسة أكثر رقة بقليل، إذ يبدو أنها تضغط بهدوء على إسرائيل لتقليص حصارها قليلاً عن غزة وأنها مهتمة بدعم رام الله بوسائل تتجاوز بناء قوات أمنية (على رغم أن مهمة دايتون لا تزال جزءاً حاسماً من السياسة الأميركية). لكن، إذا ما فشل منحى الجمود والخمود، فقد تُجبر الولايات المتحدة على إعادة تعلم الدرس الذين كان يُفترض أن تتعلمه في العراق في التسعينيات. وهنا، فإن نقد مارتن إنديك للسياسة العراقية قد يُوصف السياسة الأميركية منذ العام 2006، مع استبدال صدام حسين بحماس وباللجنة الرباعية للأمم المتحدة:

*أثبتت العقوبات أيضاً أنها سلاح فظ في الترسانة الدبلوماسية الأميركية ضد صدام ألحق أضراراً فادحة بالمجتمع العراقي. ومع ذلك، ولسخرية القدر، أصبحت هذه العقوبات هي الأداة الجديدة المختارة حين تحاول الولايات المتحدة تغيير سياسة نظام متشرد وشرير..*

*لقد أظهرت التجربة العراقية أن العقوبات تميل إلى التأثير على مواطني البلد المستهدف أكثر بكثير من تأثيرها على النظام..*

*لكن، حالما يتم فرضها، تميل العقوبات لأن يكون لها حياتها الخاصة. ففي واشنطن، يتم خلق جهاز بيروقراطي للإشراف على تنفيذ العقوبات ومراقبتها. كما يجب رفع تقارير منتظمة إلى الكونغرس الذي يعتمد غالباً إلى فرض المزيد من العقوبات ويشير إلى المتطلبات التي تعزز دوره ونفوذه. وثمة عملية مشابهة تجري في الأمم المتحدة. فقبل فترة طويلة، كان ثمة آلية لزيادة العقوبات بالتدريج قيد العمل لا تسمح سوى بتوسيع العقوبات حين تفشل الجرعة الراهنة في تحقيق التغيير المطلوب في السلوك. وبعدها، يصبح من المستحيل تحديد النقطة الحرجة حين تصبح العقوبات معيقاً لا مساعداً وفي خاتمة المطاف عقيمة وغير مجدية.*<sup>(7)</sup>

في حالة العراق، لا يرى إنديك الآن أنه كان، مع ذلك، ثمة سياسة أفضل من تلك التي تم انتهاجها. وهو يستنتج ببساطة أنه «في بعض الأحيان، تكمن السياسة الحكيمة في الانتظار إلى حين بروز شيء أفضل»<sup>(8)</sup>. وإذا ما كان هذا هو الحال بالنسبة إلى القضية الفلسطينية اليوم، فإن كل القوى المحلية والدولية المعنية، مُنعمٌ عليها ومُسعدة حقاً بهكذا قادة حكماء.

(1) راجع، على سبيل المثال:

Ethan Bronner. «Signs of Hope Emerge in the West Bank.» New York Times. July 16. 2009. [http://www.nytimes.com/2009/07/17/world/middleeast/17westbank.html?\\_\\_r=3](http://www.nytimes.com/2009/07/17/world/middleeast/17westbank.html?__r=3);

Thomas Friedman. Green Shoots in the Palestine. New York Times. August 4. 2009. [http://www.nytimes.com/2009/08/05/opinion/05friedman.html?\\_\\_r=2](http://www.nytimes.com/2009/08/05/opinion/05friedman.html?__r=2)

(2) كتبت عن حركة الإصلاح هذه في:

«Requiem for Palestinian Reform: Clear Lessons From a Troubled Record.» Carnegie Paper 81. February 2007.

[http://www.carnegieendowment.org/files/cp\\_\\_81\\_\\_palestine\\_\\_final.pdf](http://www.carnegieendowment.org/files/cp__81__palestine__final.pdf). Evaluating Palestinian Reform.» Carnegie Paper 59. June 2005.

<http://www.carnegieendowment.org/files/CP59.brown.FINAL.pdf>

(3) إن إجراء الانتخابات في الضفة الغربية وحدها ليس مرجحاً لأنه صعب التحقق سياسياً. وقد قال لي أحد كبار المسؤولين في رام الله أنه شعر بأن انتخابات كهذه «يجب ألا تبقى عسيرة على الإجراء». والحال أن في هذا الكلام تلميحاً إلى تفضيله إجراء هذه الانتخابات، لكن بطريقة تأخذ في الاعتبار حساسية الموضوع. أما معظم المسؤولين الآخرين الذين تحدّثت إليهم، فقد أشاروا إلى عدم التوصل إلى قرار في هذا الشأن. وقد يشكّل مرسوم يحدّد من خلاله موعد إجراء الانتخابات (وهو مرسوم معلق) مسلكاً أكثر ترجيحاً. فهو قد يأتي بمثابة حيلة على شكل حملة دعائية ضد حماس، من دون تحميل رام الله مسؤولية توجيه ضربة قاضية إلى مسألة الوحدة الوطنية.

<http://www.washingtoninstitute.org/html/pdf/DaytonKeynote.pdf> (4)

(5) سعى قادة فتح أحياناً إلى جذب حماس للقبول بالتفاوض مع إسرائيل، من خلال لفت الانتباه إلى عدم اعتراف فتح بدورها بإسرائيل. وهم يفعلون ذلك للتأكيد على أن الاتفاقات الهامة هي تلك التي يجري التوصل إليها بين القيادات الوطنية وليس الحزبية، وبالتالي، يمكن لحماس أن تحافظ على موقعها كحركة. فكل ما يحتاج إليه قادة فتح من حماس هو الإحجام عن عرقلة المفاوضات. بيد أنه في حين أن فتح كمنظمة لم تعترف رسمياً بإسرائيل، إلا أن الهيئات التي تسيطر عليها الحركة وتديرها عن قرب (منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية حتى العام 2006) اعترفت بإسرائيل وفاوضتها.

(6) في الواقع، شرح المسؤولون التربويون لي بعض الإذعان الغريب في هذا المجال. فحين أُجري التوجيهي للمرة الأولى بعد الانشطار، قام وزيراً التعليم المتنافسان بتوقيع الشهادات كل في نطاقه (أونطاقها) الجغرافي. لكن، حين لم يتم الاعتراف بشهادات غزة من قبل بلدان عربية مهمة، يُقال أن السلطة الفلسطينية في القطاع قبلت بتوقيع وزير رام الله على شهادات غزة.

(7) مارتين إنديك: ص. 212-213 (New York: Simon and Schuster. 2009) Innocent Abroad

(8) المرجع نفسه: ص. 214

نathan ج. براون: باحث أول غير مقيم في مؤسسة كارنيغي، وأستاذ العلوم السياسية والشؤون الدولية ومدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة جورج واشنطن. تركّز عمله السابق على السياسة الفلسطينية وعلى سيادة القانون والأنظمة الدستورية في العالم العربي.

© 2009 مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي مؤسسة خاصة غير ربحية مكرّسة لترقية التعاون بين الدول وتعزيز المشاركة الدولية الفعالة للولايات المتحدة. كارنيغي التي تأسست في العام 1910، هي مؤسسة غير حزبية ومكرّسة لتحقيق نتائج عملية.